

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يكرر تأكيد ما قرره بأن تتعاون جميع الدول تعاوناً كاملاً مع المحكمة الدولية وأجهزتها وفقاً للقرار ٨٢٧ (١٩٩٣) والنظام الأساسي للمحكمة، بما في ذلك التزام الدول بالامتثال لطلبات المساعدة أو الأوامر الصادرة عن إحدى غرف المحاكمة بمقتضى المادة ٢٩ من النظام الأساسي وتنفيذ أوامر الاعتقال المحالة إليها من المحكمة، والامتثال لطلباتها المتعلقة بالحصول على معلومات أو إجراء تحقيقات؛

٢ - يهيب مرة أخرى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميع الدول الأخرى التي لم تتخذ بعد أي تدابير لازمة بموجب قوانينها الداخلية لتنفيذ أحكام القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) والنظام الأساسي للمحكمة الدولية أن تفعل ذلك، ويؤكد أنه لا يجوز لأي دولة أن تحتج بأحكام قوانينها الداخلية كمبرر لعدم اضطلاعها بالتعهدات الملزمة بموجب القانون الدولي؛

٣ - يدين عدم قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى الآن بتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الدولية ضد الأشخاص الثلاثة المشار إليهم في الرسالة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ويطلب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لأوامر الاعتقال هذه، بما في ذلك نقل هؤلاء الأشخاص إلى المحكمة لاحتجازهم؛

٤ - يكرر طلبه إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وزعماء الطائفة الألبانية في كوسوفو وجميع من يعينهم الأمر التعاون التام مع المدعي العام في التحقيق في جميع ما قد يرتكب من انتهاكات في حدود الولاية القضائية للمحكمة الدولية؛

٥ - يطلب إلى رئيس المحكمة أن يبقى المجلس على علم بتنفيذ هذا القرار لكي يواصل المجلس نظره في هذه المسألة؛

٦ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

**هاء - الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة**

المقرر المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٣٠): القرار ١٠٤٦ (١٩٩٦)

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وعملاً بالقرار ١٠٢٧ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن التطورات على أرض الواقع وعن الظروف الأخرى التي مست ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجميع نواحي تلك القوة<sup>(٢٢٨)</sup>. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن نشر القوة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كان له دور هام في منع امتداد النزاع الذي نشب في يوغوسلافيا السابقة إلى تلك الجمهورية وأسهم في التخفيف من القلق البالغ الذي شعر به ذلك البلد إزاء التهديدات الخارجية لأمنه. وذكر أنه، بالنظر إلى أن استمرار بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يمثل مساهمة هامة لصون السلام والاستقرار في المنطقة، يوصى ليس فحسب بتمديد ولاية القوة بل بجعلها بعثة مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٩٦<sup>(٢٢٩)</sup>. وأشار إلى أنه بالرغم من المركز الجديد للعملية، فستكون لها أساساً نفس الولاية ونفس القوام وتكوين القوات. وفيما يتعلق بالبرامج الجارية، ذكر أن العمليات الهندسية ستحظى بأولوية رئيسية، واقتراح أن يُرصد بالتالي اعتماد من أجل اتخاذ ترتيب دائم بشأن الأصول الهندسية في إطار بعثة مستقلة لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، مما يتطلب زيادة في القوات المرخص بها بحوالي ٥٠ فرداً. وقال إن الهياكل الأساسية للاتصالات ستحظى بأولوية رئيسية أخرى.

وبرسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٢٣٠)</sup>، أعرب الأمين العام عن تقديره

(٢٢٨) S/1996/65.

(٢٢٩) أنشئت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بوصفها كيانا عاملاً متميزاً في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٨٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. غير أنه نظراً لترايط المشاكل في يوغوسلافيا السابقة، وتوخياً لزيادة التنسيق، عهد بمهمتي القيادة والمراقبة العامتين فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة إلى مقر قوة الأمم المتحدة للسلام ومارسهما الممثلان الخاصان للأمين العام وقائد قوة مسرح العمليات التابعة للأمم المتحدة.

(٢٣٠) S/1996/94.

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وفي رسالته المؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ والموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن ومرفقها،

١ - يقرر أن يأذن بزيادة في قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قدرها خمسون فردا عسكريا لفترة الولاية الحالية، وذلك بغية توفير قدرة هندسية متواصلة دعما لعمليات القوة؛

٢ - يوافق على إنشاء منصب قائد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، في موعد لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ مزيدا من التوصيات بشأن تكوين القوة وقوامها وولايتها، في ضوء التطورات التي تحدث في المنطقة؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قد نظره.

المقرر المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٧٠): القرار ١٠٥٨ (١٩٩٦)

في ٢٣ أيار/مايو، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٦ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا يتضمن مزيدا من التوصيات بشأن تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها في ضوء التطورات في المنطقة<sup>(٢٣٣)</sup>.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هي أول قوة وقائية تقوم الأمم المتحدة بنشرها، قائلا إن مجرد وجود القوة كان له بلا ريب أثر مطمئن وباعث على الاستقرار وبناء الثقة؛ وأن العمليات العسكرية التي قامت بها القوة قد ساعدت على تخفيض حدة التوتر على حدود البلد وعلى كفالة ألا تؤدي المواجهات العسكرية غير المقصودة أو أنشطة المهربين المسلحين إلى إعاقة الاستقرار. وأعرب عن مشاركته غيره وجهة النظر القائلة بأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي كانت ولا تزال تشكل نجاحا للأمم المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والمنطقة بأسرها. وأشار إلى أن وجهة

(٢٣٣) S/1996/373 و Add.1.

لاتفاق أعضاء مجلس الأمن، من حيث المبدأ، على توصيته بأن تصبح قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعثة مستقلة تكون لها أساسا نفس ولاية القوة وقوامها وتشكيلها<sup>(٢٣١)</sup>. وذكر أنه يعتزم أن يقدم إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مقترحات محددة بشأن الاحتياجات المالية والإدارية الناتجة عن التغيير المقترح في مركز قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، مشفوعة بالترتيبات المالية والإدارية المتعلقة بتصفيية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للحماية، ومقر قوة الأمم المتحدة للسلم، وكذلك فيما يتعلق بالبعثات الجديدة في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا. وطلب إلى المجلس أن يوافق على الزيادة المقترحة في القوام المأذون به لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بما قدره ٥٠ من الأفراد العسكريين وعلى تعيين قائد للقوة.

وفي الجلسة ٣٦٣٠، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام ورسالته.

وفي الجلسة نفسها، وجهت الرئيسة (الولايات المتحدة الأمريكية) انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في مشاورات المجلس السابقة<sup>(٢٣٢)</sup>؛ ثم طُرح للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٤٦ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٠٢٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي مدد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة حتى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦،

(٢٣١) رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/1996/76).

(٢٣٢) S/1996/96.

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمت بولندا إلى مقدمي مشروع القرار<sup>(٢٣٤)</sup>. ووجه أيضا انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة<sup>(٢٣٥)</sup>، يحيل بها نص رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وذكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن حكومة بلده ترى أن الحالة في المنطقة لم تتغير بالقدر الذي يسمح بإعادة تشكيل ولاية البعثة أو إلهائها. وقال إن اتفاق دايتون لا يزال غير منفذ؛ والتحديات التي تواجه بلده باحتمال تفجر الأزمة لم يقض عليها بعد، بالنظر إلى مسألة كوسوفو<sup>(٢٣٦)</sup>؛ والحدود الشمالية غير محددة على الجانبين؛ وتُرك بلده بقدرة دفاعية مخفضة تخفيضاً كبيراً نتيجة لسحب جميع الأسلحة والمعدات العسكرية في أعقاب رحيل الجيش اليوغوسلافي السابق ونتيجة لقرار مجلس الأمن الذي يفرض حظر الأسلحة. وقال إنه ينبغي، لتلك الأسباب ولأسباب أخرى، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي<sup>(٢٣٧)</sup>.

وقال ممثل إيطاليا، متكلماً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا

(٢٣٤) S/1996/392.

(٢٣٥) S/1996/389.

(٢٣٦) لأغراض هذا الملحق، يشير مصطلح "كوسوفو" إلى "كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بدون المساس بالمسائل المتعلقة بالمركز. وفي حالات أخرى، أبقى قدر الإمكان على المصطلحات المستخدمة أصلاً في الوثائق الرسمية.

(٢٣٧) S/PV.3670، الصفحة ٢.

نظر حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً هي أن الحاجة إلى تلك القوة لا تزال قائمة من أجل الإبقاء على الاستقرار وحفظ المكاسب التي تحققت بالفعل وتجنب تقويض هياكل السلام في البلقان التي لا تزال هشّة. وأضاف أن وجهة النظر تلك يشترك فيها زعماء الأحزاب السياسية الأخرى وشبّ المجموعات العرقية في البلد ويشترك فيها أيضا معظم الحكومات التي أعربت عن آرائها للأمانة العامة، بما في ذلك حكومات البلدان المساهمة بقوات. وأعرب عن اعتقاده بأنه سيكون من التسرع، في ذلك الوقت، سحب قوة الأمم المتحدة للنشر الوقائي، وذلك على الرغم من بقاء المسألة المتمثلة فيما إذا كان بالإمكان تنفيذ ولاية القوة بموارد أقل. وأشار إلى اقتناعه، رغم طرح تلك المسألة، بأن الاستعاضة عن مشاة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمراقبين عسكريين ليست أمراً محبذاً. وأعرب عن عزمه على استعراض المسائل المتعلقة بمفهوم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها على فترات منتظمة وإبلاغ مجلس الأمن حالما يرى أن التطورات في المنطقة و/أو في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نفسها تسمح بالمزيد من الوفورات. وفي الوقت ذاته، أوصى بتمديد ولاية القوة، بشكلها الراهن، لفترة ستة أشهر إضافية تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وفي الجلسة ٣٦٧٠، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان مقدماً من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا

ذروتها، أن يكون قوام عنصر العملية العسكرية مكونا من ٧٠٠ فرد تقريبا، ولما كان الصراع المسلح في البوسنة والهرسك قد انتهى، يعتقد وفد بلده أن من المنطقي العودة على الأقل إلى ذلك القوام الأصلي. ورأى أيضا أن الكثير من المهام التي اضطلع بها العنصر المدني في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يمكن إسنادها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة. وفي الوقت ذاته، سلم بأن التغييرات الإيجابية في المنطقة لم يصبح بعد إلغاؤها متعذرا وقال إن وفد بلده لم يشر مسألة إنهاء العملية أو سحب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وأنه راعى بصورة خاصة مشاعر القلق المستمرة لدى القيادة المقدونية. ونتيجة لذلك فهو يعتقد أن من الممكن في تلك المرحلة تمديد ولاية القوة بشكلها الحالي لفترة أربعة أشهر، كيما يعود مجلس الأمن فيما بعد إلى تلك المسألة ويتخذ قرار يتناسب مع الوضع الحقيقي في المنطقة، إلا أن هذه المقترحات لم تلق تأييد باقي أعضاء مجلس الأمن ومن ثم لم ترد في مشروع القرار. وقال إن وفد بلده، لما لم يسمع أية حجج مقنعة تساند الرأي القائل بأن ذلك القرار كان القرار السليم الوحيد في ظل الحالة الراهنة، سيضطر بالتالي إلى الامتناع عن التصويت. وأعرب عن أمله في أن تُراعى شواغله، عند النظر مرة أخرى في ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وأن يقرر المجلس، على ذلك الأساس، كيف سيعالج تلك العملية في المستقبل<sup>(٢٤٠)</sup>.

وذكر ممثل الصين أن بلده، مراعاة منه لطلب حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبالنظر إلى الحالة في المنطقة، يؤيد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وفي الوقت ذاته، يرى الوفد الصيني أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها بعثات الانتشار

(٢٤٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

ومالطة<sup>(٢٣٨)</sup>، إن تلك البلدان متفقة تمام الاتفاق مع تقييم الأمين العام الوارد في تقريره المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦، وإن ذلك يمثل سابقة هامة في الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة. وبالرغم من أن تقرير الأمين العام قد بيّن حدوث تحسّن لا نزاع فيه في الحالة، مما لا يقل وضوحا أن هذه الحالة لا تزال تتضمن عناصر الخطر المقلقة، وأن السلم والاستقرار داخل حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا يزالان متوقفين في المقام الأول على التطورات التي تقع في بقية يوغوسلافيا السابقة. ومن ثم تجعل تلك الظروف أي انسحاب لقوات الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في تلك المرحلة الحساسة سابقا لأوانه ومنطويا على احتمال الخطر ويخاطر بإرسال إشارة خاطئة<sup>(٢٣٩)</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أنه لئن كان يحقق للأمم المتحدة أن تفخر عن حق بنجاح هذه العملية فإن الحالة الراهنة في منطقة يوغوسلافيا السابقة تختلف اختلافا جذريا عن الحالة التي كانت سائدة في عام ١٩٩٢ أو حتى قبل ذلك التاريخ بسنة. وقال إنه سيكون من الغريب الإبقاء على قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في شكلها الذي كانت عليه في أوج الأعمال العدائية على أراضي يوغوسلافيا السابقة، وفي ذلك الصدد، سيكون من المسوغ والسليم أن تُطرح وقتئذ مسألة إعادة تنظيم هيكل العملية بأكملها. وذكر أن تقرير الأمين العام حلّل إمكانية الاستعاضة عن الكتائب العسكرية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمراقبين عسكريين، وعلى الرغم من بعض التحفظات كانت النتيجة المستخلصة هي أن ذلك الخيار ممكن من حيث المبدأ، من الناحيتين التقنية والتشغيلية. وواصل كلامه قائلا إن مجلس الأمن قرر في عام ١٩٩٢، أي عندما بلغت الأزمة

(٢٣٨) نحازت أيسلندا وليختنشتاين والنرويج إلى هذا البيان.

(٢٣٩) S/PV.3670، الصفحة ٣.

وإذ يلاحظ مع التقدير الدور الهام الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الإسهام في صون السلم والاستقرار، وإذ يشيد بأداء أفرادها للولاية الموكلة إليهم،

وإذ يلاحظ أن الحالة الأمنية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد تحسنت، وإذ يدرك، مع ذلك، أنه من السابق لأوانه التيقن من أن الاستقرار قد تحقق في المنطقة، وإذ يعرب عن الأمل في ألا يكون من شأن التطورات المستجدة في المنطقة مستقبلا تقويض الثقة والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أو تهديد أمنها،

وإذ يرحب بتوقيع الاتفاق بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وإذ يحث الطرفين على تنفيذه تنفيذا تاما، بما في ذلك ترسيم حدودهما المشتركة،

وإذ يرحب أيضا بالتقدم المحرز في تحسين العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان على أساس الاتفاق المؤقت المبرم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وإذ يرحب كذلك بالتعاون الوثيق بين القوة وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ والموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦، وبخاصة تقيمه لتكوين القوة وقوامها وولايتها،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦؛

٢ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

٣ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر بصورة إيجابية في طلبات الأمين العام لتقديم ما يلزم من مساعدة إلى القوة في أدائها لولايتها؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقى المجلس بانتظام على علم بما يستجد من تطورات على أرض الواقع وغيرها من الظروف التي تؤثر في الولاية، ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يستعرض تكوين القوة وقوامها وولايتها وان يقدم إلى المجلس، للنظر، تقريرا في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

الوقائي، ينبغي أن تخضع لبعض المبادئ الثابتة كما ينبغي إنهاؤها لدى استكمال ولايتها. وأعرب عن الأمل أيضا في أن تقوم القوة، مع استمرار تحسن الحالة في المنطقة، بتخفيض قوامها وفقا لاحتياجاتها الفعلية، وأن تنهي مهمتها آخر الأمر "بطريقة ممهدة لا عسر فيها" (٢٤١).

وذكر عدد من الوفود الذين أخذوا الكلمة قبل التصويت وبعده أنهم، بالنظر إلى استمرار هشاشة الاستقرار في المنطقة، سيؤيدون تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وأشار معظم المتكلمين أيضا إلى أهمية مواصلة استعراض تكوين القوة وقوامها وولايتها في ضوء تلك الحالة (٢٤٢).

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بتأييد ١٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع بلد واحد (الاتحاد الروسي) عن التصويت، بوصفه القرار ١٠٥٨ (١٩٩٦) (٢٤٣)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٠٢٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ و ١٠٤٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦،

وإذ يؤكد من جديد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

(٢٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٢٤٢) المرجع نفسه، قبل التصويت: الصفحتان ٣ و ٤ (ألمانيا)؛ والصفحة ٥ (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (شيلي)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ١١ (بوتسوانا)؛ والصفحة ١٢ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (مصر)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (بولندا)؛ وبعد التصويت: الصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٦ (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والصفحة ١٧ (الصين).

(٢٤٣) للاطلاع على نتيجة التصويت، انظر S/PV.3670، الصفحة ١٥.

الرئيس (إندونيسيا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه مجلس الأمن إلى رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يجيل بها رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام<sup>(٢٤٥)</sup> من وزير الشؤون الخارجية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يعرب فيها عن رأيه القائل بأن الحالة في المنطقة لم تتغير بدرجة تسمح بإجراء تغييرات في مستقبل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢٤٦)</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن الغرض الأصلي لنشر بعثة وقائية تابعة للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المتمثل في الحيلولة دون امتداد الصراعات من مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة إلى هذا البلد، قد تحقق، وأن الولاية التي أعطاها مجلس الأمن لهذه البعثة قد أُجّزت. وأعرب عن اعتقاده بأنه من الصحيح والمسوّغ أن تُثار مسألة إنهاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وأن المجلس إذا تكاسل عن التصرف، فقام بتحويل هذه العملية إلى شيء لا يمكن المساس بجرمته عن طريق الإبقاء عليها، فهو يخاطر بطمس جميع الإنجازات الإيجابية المبكرة للعملية، وبإثارة الشكوك حقا حول تجربة حفظ السلام الوقائي الفريدة. ولئن كان التخفيض المستفيض لحجم قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي والإشارة

.S/1996/983 (٢٤٥)

.S/1996/979 (٢٤٦)

## المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧١٦): القرار ١٠٨٢ (١٩٩٦)

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٨ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا يتضمن توصياته بشأن تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها<sup>(٢٤٤)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إنه لئن كان قد جرى إحراز تقدم كبير في المنطقة منذ توقيع اتفاق دايتون، من الواضح أن التدخل السياسي والعسكري من المجتمع الدولي في يوغوسلافيا السابقة سيستمر بالضرورة بعض الوقت بهدف تدعيم السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، أصبح من الجلي بصورة متزايدة أن التهديد الأساسي لاستقرار البلد قد يتأتى من التطورات السياسية الداخلية. وذكر أنه سيوصي، بناء على طلب حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لمدة ستة أشهر أخرى بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ مع خفض التدرجي للعنصر العسكري بمقدار ٣٠٠ فرد من جميع الرتب في موعد غايته ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وستشاور خلال فترة الولاية تلك، مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن طرائق استمرار الدعم الدولي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسيقدم على ذلك الأساس توصيات إلى المجلس بشأن نوع الوجود الدولي الذي سيكون ملائما اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وفي الجلسة ٣٧١٦، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا

.S/1996/961 (٢٤٤)

وإذ يؤكد من جديد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يلاحظ مع التقدير الدور الهام الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الإسهام في صون السلم والاستقرار، وإذ يشيد بأداء أفرادها للولاية الموكلة إليهم،

وإذ يأخذ في اعتباره أن الحالة الأمنية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تواصل التحسن، وإن كان السلام والاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقا لم يتحققا بالكامل بعد، وإذ يعرب عن الأمل في أن تسهم التطورات المستجدة في المنطقة في زيادة الثقة والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مما يتيح مواصلة تقليص القوة سعيا إلى اختتام ولايتها،

وإذ يرحب بتحسُّن العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والدول المجاورة لها،

وإذ يكرر دعوته الموجهة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتنفيذ اتفاقهما المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦<sup>(٨٠)</sup> تنفيذا تاما، وبخاصة فيما يتعلق بترسيم حدودهما المشتركة،

وإذ يرحب باستمرار التعاون القائم بين القوة وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والتي يطلب فيها تمديد ولاية القوة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وإذ يلاحظ تقييمه لتكوين القوة وقوامها وولايتها،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ مع تخفيض عنصرها العسكري بواقع ثلثمائة فرد من جميع الرتب بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بغية اختتام الولاية حسبما وعندما تسمح الظروف؛

٢ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر بصورة إيجابية في طلبات الأمين العام لتقديم ما يلزم من مساعدة إلى القوة في أدائها لولايتها؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس بانتظام على علم بما يستجد من تطورات، وأن يقدم إلى المجلس تقريرا بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ مشفوعا بتوصياته بشأن وجود دولي لاحق في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛

٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

غير المباشرة في مشروع القرار إلى إمكانية الإنهاء التدريجي الكاملة للعملية خطوتين محددين إلى الأمام، يرى وفد بلده أنهما خطوتان غير كافيتين. وفي ضوء الحالة المتطورة في المنطقة والاتجاهات الراهنة صوب مزيد من التطور الإيجابي، فإن بلده لا يرى جدوى في الإبقاء على قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعد أيار/مايو ١٩٩٧. ولذلك السبب، اقترح إدراج نص واضح في مشروع القرار على أن التمديد الحالي لولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، هو آخر تمديد. وذكر أن موقف وفد بلده لم ينعكس في مشروع القرار وأن الوفد قرر، أخذا في اعتباره مواقف الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن وموقف القيادة المقدونية ومواقف البلدان المساهمة بقوات، أن يمتنع عن التصويت. وكرر الإعراب عن اعتقاد الاتحاد الروسي بأن ذلك هو التمديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وإن كان ذلك لا يعبر بأي طريقة من الطرق عن تهوين من شأن المشاكل الحقيقية في البلد ولا يستبعد إمكانية قيام وجود دولي آخر في ذلك البلد من أجل دعم البرامج التي يجري تنفيذها بمساعدات دولية والمحافظة عليها<sup>(٢٤٧)</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بأغلبية ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع بلد واحد (الاتحاد الروسي) عن التصويت، بوصفه القرار ١٠٨٢ (١٩٩٦)<sup>(٢٤٨)</sup>، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٠٤٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، و ١٠٥٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦،

(٢٤٧) S/PV.3716، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٤٨) للاطلاع على نتيجة التصويت، انظر S/PV.3716، الصفحتان ٣ و ٤.

الأمن بالموافقة على تعليق تخفيض العنصر العسكري للقوة حتى نهاية الولاية الراهنة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

وفي الجلسة ٣٧٦٤، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله الرسالة السالفة الذكر. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (البرتغال)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس الانتباه إلى نص مشروع قرار كان قد أُعدّ خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>(٢٥٠)</sup>. ووجّه أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يحيل بها نص رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويطلب فيها تعليق تخفيض العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي<sup>(٢٥١)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٠٥ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٠٨٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ يؤكد من جديد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام وفي التوصية الواردة فيها،

.S/1997/290 (٢٥٠)

.S/1997/267 (٢٥١)

المقرر المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٦٤): القرار ١١٠٥ (١٩٩٧)

برسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، قال الأمين العام إن السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وثيقا الارتباط بالحالة السائدة عموما في المنطقة، وأن التطورات التي حدثت مؤخرا في ألبانيا وما نتج عنها من انعدام سيادة القانون وانتشار أعمال اللصوصية في بعض مناطق ذلك البلد قد أثبتت أن الاستقرار في منطقة البلقان لا يزال هشاً للغاية<sup>(٢٤٩)</sup>. ولئن كان يبدو أنه لا يوجد خطر وشيك يهدد بامتداد المشاكل الموجودة في ألبانيا إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن الأزمة الحالية تمثل مصدر قلق بالغ في ذلك البلد. وشدد وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على خطورة الحالة وطلب أن يُعلّق تنفيذ تخفيض العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وذكر لأمين العام أنه، نظرا لتقلب الحالة في المنطقة، فقد قام ممثله الخاص وقائد القوة بتعليق تخفيض العنصر العسكري مؤقتا وأبلغاه بقلقهما إزاء توقيت تخفيض قوام تلك القوة. بيد أن القيام بالتخفيض المطلوب لمستويات القوة في الموعد المحدد في ٣٠ نيسان/أبريل من شأنه أن يتطلب أن تستأنف القوة عملية التخفيض في الأيام التالية. وقال إن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هي بعثة قد حققت نجاحا، ولكن تنفيذ تخفيض قوامها المقرر، خلال فترة يجتمل أن يستمر فيها تزعزع الاستقرار الإقليمي، ينطوي على إمكانية تعريض مصداقية أول جهد جدي يبذله المجتمع الدولي في مجال الانتشار الوقائي للخطر. وفي ضوء ذلك، أوصى الأمين العام، بناء على مشورة ممثله الخاص، مجلس

.S/1997/276 (٢٤٩)



قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وأنه ليس من الحكمة كذلك التوصية بإدخال أية تغييرات فورية على ولاية القوة أو حجمها. ولذا أوصى بتمديد القوة ستة أشهر إضافية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وبالإبقاء على قوامها كما هو لمدة أربعة أشهر. وقال إنه في الوقت الحاضر، ومع مراعاة الظروف السائدة، يمكن بدء التخفيض التدريجي للعنصر العسكري على مدى شهرين بحيث يصل إلى المستوى الذي توخاه المجلس في القرار ١٠٨٢ (١٩٩٦) وهو ٧٥٠ فرداً.

وفي الجلسة ٣٧٨٣، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (جمهورية كوريا)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من ألمانيا وإيطاليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (جمهورية كوريا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من ألمانيا وإيطاليا والبرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢٥٣)</sup>. ووجه أيضاً انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام<sup>(٢٥٤)</sup> من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يحيل فيها نص رسالة تحمل التاريخ نفسه من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة موجهة إلى الأمين العام يقترح فيها تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بالتكوين الكامل لجنودها.

(٢٥٣) S/1997/405.

(٢٥٤) S/1997/267.

- ١ - يقرر تعليق تخفيض العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، المشار إليه في قراره ١٠٨٢ (١٩٩٦) إلى حين انتهاء الولاية الحالية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧؛
- ٢ - يرحب بإعادة نشر القوة، الذي تحقق فعلاً في ضوء الحالة في ألبانيا، ويشجع الأمين العام على مواصلة إعادة نشر القوة، آخذاً في الاعتبار الحالة في المنطقة، بما يتفق مع ولاية القوة؛
- ٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بحلول ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧ تقريراً مشفوعاً بتوصيات بشأن وجود دولي لاحق في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على النحو المشار إليه في قراره ١٠٨٢ (١٩٩٦)؛
- ٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر.

### المقرر المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٨٣): القرار ١١١٠ (١٩٩٧)

في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٨٢ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مركز قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي<sup>(٢٥٢)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن التطورات التي جرت مؤخراً في ألبانيا أثبتت أن الاستقرار في منطقة البلقان لا يزال هشاً للغاية. ولا يزال الغموض سائداً في البلد وأثيرت الشكوك حول إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في حزيران/يونيه. وذكر أن عدم حدوث تغير ملموس ومبكر في الحالة في ألبانيا قد يؤدي إلى تفجر العنف الداخلي من جديد مما قد يؤثر سلباً على البلدان المجاورة. وفي ذلك الصدد، فإن ضخامة عدد الأسلحة المتداولة في المنطقة تشكل تهديداً للاستقرار في المنطقة لا يمكن تجاهله. وأعرب عن اعتقاده بأنه في ضوء الآراء الوجيهة التي نقلتها إليه حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة معللة فيها ضرورة استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وبقاء الظروف التي أدت إلى تعليق تخفيض العنصر العسكري على حالها، والتحديات في المنطقة، ليس من الحكمة التوصية بإنهاء بعثة

(٢٥٢) S/1997/365 و Add.1.

ينفذا كل ما جاء في اتفاقهما المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، لا سيما فيما يختص بتعيين حدودهما المشتركة على ضوء ما أبدياه من رغبة في حل هذه المسألة.

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي يطلب فيها تمديد ولاية القوة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ والتوصيات الواردة فيه،

وإذ يلاحظ ما أورده من ملاحظات تفيد بأن التطورات الأخيرة في المنطقة، لا سيما في ألبانيا، قد بينت أن الاستقرار لا يزال هشاً،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والبدء، اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ومع مراعاة الظروف السائدة حينذاك، في إنقاص ٣٠٠ فرد من جميع الرتب في العنصر العسكري للقوة بحيث يتم ذلك تدريجياً خلال شهرين؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يداوم على إطلاع المجلس بانتظام على أية تطورات ذات صلة بالموضوع، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستعرض تكوين القوة وانتشارها وقوامها ولايتها على النحو المبين في تقريره، مع مراعاة الحالة السائدة حينذاك في المنطقة، لا سيما في ألبانيا، بما فيها الحالة في ظل الانتخابات في ذلك البلد، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ للنظر فيه؛

٣ - يرحب بإعادة نشر القوة المتحقق فعلاً على ضوء الحالة في ألبانيا، ويشجع الأمين العام على الاستمرار في إعادة نشر القوة مع مراعاة الحالة في المنطقة، بما يتماشى مع ولاية القوة؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر.

وقال ممثل الاتحاد الروسي، متكلماً بعد التصويت، إن الهدف الأولي لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ألا وهو منع انتقال النزاعات إلى أقاليم أخرى من يوغوسلافيا، قد تم بلوغه. وهو يرى، باعتبار أن الهدف الرئيسي الذي دعا إلى تمديد ولاية تلك القوة هو الوضع المعقد في ألبانيا، أن أكثر المهام إلحاحاً هي العمل من أجل تمهيد الطرق أمام إعادة هيكلة القوة بالشكل المناسب، بتركيزها في منطقة ألبانيا. وذكر أن أي تحليل واقعي

وذكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أنه رغم النجاح الذي حققته قوة الانتشار واستقرار بلده، فقد جعلت التطورات السلبية الراهنة في المنطقة، لا سيما في ألبانيا، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ضرورة واضحة. وأكد أن مهام البعثة الوقائية في الفترة السابقة لن تكون أسهل مما كانت عليه حتى ذلك الحين. فالحالة المعقدة في المنطقة وصعوبة التكهن الدقيق بالتطورات اللاحقة تتطلبان التنسيق المستمر والقادر لجميع جهود السلم. وفي ذلك الصدد، ينبغي استخدام طاقة البعثة وقدرتها على أداء المهام التي هي أكفأ من يضطلع بها استخداماً حكيماً وفعالاً. وحدد التأكيد على أنه ينبغي للبعثة أن تواصل العمل بوصفها قوة انتشار وقائي هامة من أجل إحلال السلام في المنطقة<sup>(٢٥٥)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١١٠ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٠٨٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والقرار ١١٠٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن شدة قلقه إزاء الحالة في ألبانيا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر الإعجاب عن تقديره للدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الإسهام في صون السلم والاستقرار، وإذ يشيد بأداء أفراد القوة لولايتهم،

وإذ يرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته حكومتا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنمية علاقتهما المتبادلة في عدة مجالات، وإذ يكرر دعوته إلى الحكومتين أن

في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس الانتباه إلى نص مشروع قرار كان قد أُعدّ خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>(٢٥٩)</sup>. وأشار إلى أن المشاورات غير الرسمية لا تزال جارية حول بعض الجوانب التقنية المتبقية المتصلة بولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ولكن تلك الولاية ستنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ونتيجة لمشاورات غير رسمية، قرر أعضاء المجلس اعتماد مشروع القرار، من أجل إعطاء الوقت الكافي لاستكمال المشاورات. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام<sup>(٢٦٠)</sup> من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يعرب فيها عن الاعتقاد بأنه ينبغي تمديد وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مع المحافظة على ولايتها وتكوينها الحاليين لفترة قد تمتد على طول الـ ١٢ شهرا القادمة.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٤٠ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١١٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧،

- ١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة إضافية تنتهي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛
- ٢ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

(٢٥٩) S/1997/932.

(٢٦٠) S/1997/838 و Corr.1.

لوظائف القوة ومهامها في هذه المرحلة ينبغي أن يشمل مسألة إجراء تخفيض سريع لعنصرها العسكري ما أن تسمح الظروف في ألبانيا بذلك<sup>(٢٥٦)</sup>.

وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده بأن القوة أدت دورا هاما وغاية في الفعالية في تعزيز الاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقال إن الأزيمة في ألبانيا أبرزت الحاجة إلى استمرار قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مهامها، إلا أن وفد بلده يرى أن ثمة مصادر أخرى لعدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، الأمر الذي يعزز أيضا الأهمية الحالية للقوة. وأعرب عن تأييد وفد بلده بالكامل إيصال رسالة مفادها أن هناك التزاما دوليا ثابتا وغير منقوص تجاه القوة والمنطقة. وأعرب أيضا عن الاعتقاد بأن القرار سيزيد من قدرة القوة على الاضطلاع بمهمتها الصعبة وسيعزز الجهود الجماعية التي يبذلها أعضاء المجلس في المنطقة<sup>(٢٥٧)</sup>.

وذكر ممثل اليابان أنه في حين أن الوضع قد استقر داخل البلد إلى حد ما، ويعزى ذلك إلى نشر قوة الحماية المتعددة الجنسيات وإلى الجهود التي بذلتها مختلف الوكالات الإنسانية، يُتوقع أن تستغرق إعادة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعض الوقت، حتى بعد إجراء الانتخابات. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، قال إن وفد بلده يشاطر الأمين العام آراءه<sup>(٢٥٨)</sup>.

#### المقرر المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

(الجلسة ٣٨٣٦): القرار ١١٤٠ (١٩٩٧)

في الجلسة ٣٨٣٦، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه

(٢٥٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٢٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٢٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

العسكري بمقدار ٣٠٠ فرد من جميع الرتب، التي كانت قد بدأت، قد يُنظر إليها على أنها بداية عملية خروج تدريجية استجابة لتحسن الحالة في المنطقة. ورأى أيضا أن المجلس قد يرغب في أن يراقب مدى فعالية هذا التخفيض الأولي قبل أن يتدبر خطواته التالية. وأبدى اعتزامه أن يعود إلى المجلس في وقت ملائم بتوصيات مناسبة لإجراء تخفيضات أخرى، على أساس تقدير للحالة بجميع جوانبها ذات الصلة. ثم أوصى بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة إضافية مدتها ستة أشهر بالقوات والتكوين اللذين بينهما. وقال إن ممثله الخاص وقائد القوة سيقومان برصد الحالة عن كثب كي يتمكنوا من إفادته حالما تسمح الأحوال بإجراء تخفيض آخر للقوة.

وفي الجلسة ٣٨٣٩، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (كوستاريكا)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من ألمانيا وإيطاليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا والبرتغال والسويد وفرنسا وكوستاريكا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان<sup>(٢٦٢)</sup>. ووجه انتباه المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة<sup>(٢٦٣)</sup> يبين فيها آراءه بصدد ضرورة تمديد بقاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

(٢٦٢) S/1997/948.

(٢٦٣) S/1997/838 و Corr.1.

## المقرر المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٣٩): القرار ١١٤٢ (١٩٩٧)

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وعملا بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، تناول فيه التطورات التي حدثت في منطقة البعثة منذ تقديم تقريره الأخير<sup>(٢٦١)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قد ساهمت بشكل ناجح في منع انتقال الأزمات الناشئة في أنحاء المنطقة الأخرى إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتشجيع الحوار فيما بين مختلف القوى السياسية والطوائف العرقية، وتقديم المساعدة الإنسانية. وأشار إلى أنه مع ذلك ما زال السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة متوقفين إلى حد كبير على التطورات في مناطق أخرى. وذكر أن هناك بوادر قلق إزاء عدم التيقن المتصل بنتائج الانتخابات الرئاسية في صربيا والآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب على تلك النتائج في المنطقة. وقد أثارت زيادة العنف في كوسوفو أيضا مخاوف من انتشار أثره إلى ذوي الأصل الألباني في البلد المضيف. كذلك، فإن بطء التقدم في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاقات دايتون للسلام في البوسنة والهرسك قد أبرز الحاجة إلى التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي في ذلك البلد. وداخل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لا تزال آثار العلاقات بين الطوائف العرقية على الاستقرار الطويل الأمد مبعثا للقلق. وذكر أن وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد طلب تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة ١٢ شهرا، معربا عن قلق حكومة بلده إزاء استمرار وجود مصادر تزعزع الاستقرار في المنطقة. وأشار الأمين العام إلى أن عملية تخفيض العنصر

(٢٦١) S/1997/911 و Add.1.

السابقة قبل تحقيق درجة كافية من الاستقرار على امتداد المنطقة المحيطة<sup>(٢٦٥)</sup>.

وتكلمت وفود متعددة قبل إجراء التصويت معربةً عن تأييدها لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة وتطلعها إلى تلقي توصيات الأمين العام. وأكد عدد من المتكلمين استمرار وجود مخاطر كبيرة في المنطقة، لا سيما في كوسوفو وألبانيا، مما يجعل تمديد ولاية القوة أمراً ضرورياً. كذلك أشارت وفود عدة إلى أهمية إنشاء آلية مناسبة تخلف قوة الأمم المتحدة وتضمن عدم تقويض المكاسب التي حققتها<sup>(٢٦٦)</sup>.

وفي الجلسة ذاتها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٤٢ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بالتراعات في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما القرارين ١١٠٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ و ١١١٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ و ١١١٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ اللذين أعرب فيهما المجلس عن قلقه إزاء الحالة في ألبانيا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر الإعراب عن تقديره للدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الإسهام في صون السلم والاستقرار، وإذ يشيد بأداء أفراد القوة لولايتهم،

(٢٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٢٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥ (إيطاليا)؛ والصفحة ٥ (البرتغال)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (الصين)؛ والصفحة ٦ (اليابان)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٧ (السويد)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (بولندا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (كينيا)؛ والصفحة ٩ (مصر)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ١٠ (شيلي)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١١ (كوستاريكا).

وأعرب ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن رأي مفاده أن الحالة لن تتحسن على النحو الذي يرجوه وفد بلده في الشهر التسعة التالية. وقال إنه، لهذا السبب وبهدف منع حدوث نزاعات جديدة وتنفيذ اتفاق دايتون وتحسين علاقات حسن الجوار بين دول البلقان وإدماجها في الهياكل الأوروبية، لا بد من أن يبذل المجتمع الدولي والأمم المتحدة جهوداً حثيثة ينبغي أن يُكتب لها الاستمرار. وذكر أن تلك الأسباب هي الأسباب الرئيسية التي يستند إليها رأي حكومته القائل بأن التمديد لمدة ١٢ شهراً أمر مناسب. وأكد أن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يمثل إسهاماً هاماً من مجلس الأمن في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن في منطقة البلقان<sup>(٢٦٤)</sup>.

وقال ممثل ألمانيا إن البعثة بدأت كجهد وقائي لمنع امتداد المنازعات إلى أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة، وإن محور تركيزها قد تحولّ أولاً إلى القلاقل المدنية في ألبانيا ثم إلى الحالة في منطقة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تسبب في مخاوف من زعزعة الاستقرار في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أيضاً. وأضاف أنه، عندما يتعلق الأمر بالبعثات الوقائية التي تمثل قوة الأمم المتحدة نموذجاً لها، يصعب دائماً وبوجه خاص قياس درجة النجاح. ويصعب أيضاً تحديد اللحظة التي يعتبر عندها أن البعثة الوقائية قد أكملت مهمتها على نحو مرضي. وفي حين أشار الممثل إلى وجود اتفاق عام، فيما يبدو، على أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قد حققت النجاح، فقد أعرب عن اعتقاده بأن المجلس ينبغي ألا يجازف بإهاء الوجود العسكري الدولي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

(٢٦٤) S/PV.3839، الصفحتان ٢ و ٣.

الراهنة التي تتهدد الاستقرار داخل البلد وفيما حوله. وبناء على ذلك، ينبغي أن ينتقل مركز الثقل الآن إلى الجانب المدني لإفساح مجال العمل أمام الهياكل الدولية غير العسكرية. وقال إن حكومة بلده، وقد دأبت على تأييد هذا النهج، وضعت في اعتبارها موقف الأطراف المهتمة بالأمر، وفي المقام الأول موقف البلد المضيف وتوصية الأمين العام، وتوافق على التمديد النهائي لولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مع سحب العنصر العسكري عقب ذلك مباشرة<sup>(٢٦٧)</sup>.

### المقرر المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩١١): القرار ١١٨٦ (١٩٩٨)

في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٤٢ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تلبيةً لطلب المجلس موافاته بتقرير عن طرائق إنهاء البعثة وتقديم توصيات بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب في أعقاب ذلك، إضافة إلى تغطية التقرير للتطورات المستجدة في منطقة البعثة منذ صدور آخر تقرير للأمين العام<sup>(٢٦٨)</sup>. وقال الأمين العام إن وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أشار إلى أن المنطقة شهدت تغيرا في الظروف يعمل في عكس أي اتجاه لإضعاف الوجود الدولي في البلد. وقد أعرب تحديدا عن قلق حكومة بلده إزاء التطورات السلبية الجارية شمال الحدود وبخاصة في كوسوفو، وإزاء الحدود غير المرسومة بعد مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتوترات على طول الحدود بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأعرب الوزير عن قلقه من إمكانية تعرض السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للخطر إذا تم سحب

(٢٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٢٦٨) S/1998/454.

وإذ يكرر دعوته إلى حكومتي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن ينفذا كل ما جاء في اتفاقهما المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ولا سيما فيما يخص تعيين حدودهما المشتركة، وإذ يرحب بما تم من تخفيض تدريجي وإعادة تشكيل لقوام القوة عملا بالقرار ١١١٠ (١٩٩٧)،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، طالبا فيها تمديد ولاية القوة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفي التوصيات الواردة فيه،

وإذ يحيط علما بملاحظات الأمين العام التي تقيّد بحدوث عدد من التطورات الإيجابية في الحالة العامة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص تحقيق استقرار الحالة في ألبانيا، أما السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فما زال يعتمدان اعتمادا كبيرا على التطورات في أنحاء أخرى من المنطقة،

وإذ يضع في اعتباره التزام الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة بالأمر النظر على نحو نشط في إيجاد بدائل ممكنة للقوة،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخرى حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، مع سحب العنصر العسكري عقب ذلك فورا؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن طرائق إنهاء القوة، بما في ذلك الخطوات العملية للسحب التام للعنصر العسكري على الفور بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وأن يقدم توصيات بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨؛

٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

وتكلم ممثل الاتحاد الروسي بعد إجراء التصويت، فذكر أن تطورات الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمنطقة، ولا سيما بعد المعالجة الناجحة للأزمة السياسية الحادة واستقرار الحالة في ألبانيا، تؤكد أهمية إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بسحب عنصر عسكري من العملية وأن هذا هو الوقت المناسب لها. وأضاف أن الولاية التي أنشئت في عام ١٩٩١ وتم بالفعل تنفيذها بنجاح لا يمكن أن تكون أداة فعالة لدرء المخاطر

مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٧٩٥ (١٩٩٢) والقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)<sup>(٢٦٩)</sup>. وأكد الأمين العام مجدداً أنه من السابق لأوانه، فيما يبدو، المضي نحو اتخاذ قرار بسحب قوة الانتشار الوقائي وأن المجلس قد يرغب، بناءً على ذلك، في النظر في تمديد ولاية القوة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩. وأوصى الأمين العام أيضاً بأن يشرع المجلس، في ضوء القيود المفروضة على القوة ورهنا بمشيتها، في النظر في رفع قوام القوة بزيادة ٣٥٠ فرداً من جميع الرتب، وزيادة عنصري المراقبين العسكريين والشرطة المدنية بإضافة اثني عشر فرداً وأربعة وعشرين فرداً لكل منهما على التوالي.

وفي الجلسة ٣٩١١، المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس التقريرين المذكورين في جدول أعماله. ودعا الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من ألمانيا وإيطاليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والنمسا، بناءً على طلبهم، في المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين ١٥ أيار/مايو و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهتين إلى الأمين العام من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يحيل بهما على التوازي رسالتين تحملان نفس التاريخين وجههما إلى الأمين العام وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة<sup>(٢٧٠)</sup>.

وذكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن وزير خارجية بلده كرر الإعراب عن تأييد حكومته لخيار إجراء زيادة مستقبلية في العنصر العسكري مع الاحتفاظ

العنصر العسكري لقوة الانتشار الوقائي. ومن ثم فقد أوصى بتمديد وجود القوة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر بنفس الولاية والهيكل وتكوين الجنود.

وقال الأمين العام أيضاً إن المناقشات دائرة في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي وفي أماكن أخرى بشأن احتمال ضرورة توسيع نطاق الوجود العسكري الدولي في المنطقة نتيجة للحالة الراهنة في كوسوفو. وأضاف أن المشاورات مستمرة من أجل اعتماد قرار بإنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). وفي الحالتين، يمكن أن تترتب على النتائج التي يجري التوصل إليها آثار تمس كلا من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وبناءً على ذلك، ارتأى الأمين العام أنه من السابق لأوانه المضي قدماً في اتخاذ قرار بشأن سحب قوة الانتشار الوقائي. وأضاف أنه لم يحصل بعد على المعلومات الضرورية لتقديم توصيات بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب بعد سحب قوة الانتشار الوقائي. وأشار إلى أن أحد الخيارات الممكنة التي قد يعين للمجلس النظر فيها هو تمديد عملية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة ستة أشهر أخرى مع الإبقاء على ولايتها دون تغيير، على أن يراجع المجلس قراره إذا أسفرت المناقشات الدولية السابق ذكرها عن نتائج تؤثر على القوة. وذكر أيضاً أنه بالنظر إلى أن أي تصعيد جديد للأزمة في كوسوفو يمكن أن يتسبب في عواقب تنفيذية سلبية بالنسبة للبعثة بقوامها الحالي، فإنه سيقدم، رهناً بمشيتها مجلس الأمن، مقترحات محددة بشأن إمكانية تعزيز القدرة الشاملة للقوة.

وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً يشمل مقترحات محددة بشأن إمكانية تعزيز القدرة الشاملة للقوة مع مراعاة الحالة في المنطقة وقرارات

(٢٦٩) S/1998/644.

(٢٧٠) S/1998/401 و S/1998/627.

الدولي، عندما يساعد في حفظ الاستقرار والأمن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ينبغي أن يحترم حق البلد المعني، ألا وهو جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في الاستقلال السياسي والسيادة وسلامة أراضيه. وأعرب عن أمله في أن يكون هذا التعديل في ولاية قوة الانتشار الوقائي الرامي إلى تمكينها من تحمّل مسؤولية رصد المناطق الحدودية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا تعديلا يساعد على الحد بصورة فعالة من تدفقات الأسلحة غير المشروعة ومن الأنشطة الإرهابية في المنطقة. وقال إن الصين، على هذا الأساس وعملا بالصالح العام لحفظ السلام والاستقرار في المنطقة، لن تعارض تعديل ولاية القوة وستصوت لصالح مشروع القرار. بيد أن الممثل ذكر أن التصويت على هذا النحو لا يشكل أي تغيير في موقف الصين المبدي بصدد القرارات ١١٠١ (١٩٩٧) و ١١١٤ (١٩٩٧) و ١١٦٠ (١٩٩٨) (٢٧٤).

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن مهمة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لم تنته بعد رغم النجاحات التي حققتها. ففي كوسوفو، فشلت بلغراد في الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي للكف عن العمليات ضد السكان المدنيين وإعادة القوات إلى ثكناتها والبدء في مفاوضات جادة بشأن تخسين وضع كوسوفو ومنحها درجة كبيرة بشكل ملموس من الحكم الذاتي. وقد أدى هذا بدوره إلى تدهور الحالة في كوسوفو مما يهدد الاستقرار الإقليمي. وشددت الممثلة على أن الأزمة الراهنة في كوسوفو تزيد من الحاجة إلى زيادة قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومد ولايتها الحالية. وإذا لاحظت أن قوام القوة سيزيد بإضافة ٣٠٠ فرد، فقد

(٢٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

بنفس الولاية والهيكلي والتناسب ومع إيلاء الاعتبار بصفة خاصة إلى خصوصيات البلد الداخلية. وقال الوزير أيضا إن تعزيز الشرطة المدنية يمكن أن يحقق النجاح ويسهم في زيادة كفاءة الرصد. وأكد الممثل أيضا أن وفد بلده يرحب بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (٢٧١).

وتكلم ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة للاتحاد والمنحازة إليه (٢٧٢)، فقال إن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي كانت تهدف أصلا إلى منع امتداد الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، إلا أن محور تركيزها تحول إلى الصراع في كوسوفو الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يوافق تماما على أحكام قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) التي فرضت في جملة أمور حظرا على توريد الأسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وذكر أن قوة الانتشار الوقائي ستلعب دورا هاما في رصد التدفقات غير المشروعة للأسلحة وغيرها من الأنشطة المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، والإبلاغ عنها (٢٧٣).

وتحدث ممثل الصين قبل إجراء التصويت، فأكد أنه رغم أن وفد بلده كان دوما على قناعة بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تكون لها بداية صحيحة ونهاية صحيحة، فإن الصين أخذت في الاعتبار الطلب الذي تقدمت به جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والانشغال الذي أعربت عنه بلدان أخرى في المنطقة ولن تعارض تمديد ولاية القوة لفترة أخرى. بيد أن بلده يود أن يكرر أن المجتمع

(٢٧١) S/PV.3911، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٧٢) استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك قبرص وأيسلندا والنرويج.

(٢٧٣) S/PV.3911، الصفحتان ٣ و ٤.



التي يمكن أن تقوض الثقة والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أو تهدد أراضيها، والقرار ١١٤٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ و ١١١٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اللذين أعرب فيهما عن قلقه إزاء الحالة في ألبانيا، وإلى قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، الذي قرر فيه أن تمنع جميع الدول بيع الأسلحة والمواد المتصلة بها من جميع الأنواع، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، أو تزويدها بذلك، وأن تمنع توفير التسليح والتدريب للأنشطة الإرهابية هناك،

وإذ يكرر الإعجاب عن تقديره للدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في الإسهام في صون السلام والاستقرار، وإذ يشيد بأداء أفرادها لولايتهم،

وإذ يثني على دور القوة في مراقبة المناطق الحدودية وإبلاغ الأمين العام بأي تطورات يمكن أن تشكل تهديدا لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفي ردع التهديدات ومنع المصادمات بحضورها، بما في ذلك المراقبة والإبلاغ عن تدفقات الأسلحة غير المشروعة التي تجري داخل المنطقة الخاضعة لمسئوليتها،

وإذ يكرر طلبه إلى حكومتها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التنفيذ الكامل لاتفاقهما المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وخاصة ما يتعلق بتسليم حدودهما المشتركة،

وإذ يحيط علما بالرسالتين المؤرختين ١٥ أيار/مايو ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ والموجهتين إلى الأمين العام من وزير خارجية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة طالبا تمديد ولاية القوة ومؤيدا الخيار المتعلق بزيادة قوامها،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخين ١ حزيران/يونيه و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ والتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يعيد تأكيد التزامه باستقلال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية،

١ - يقرر الإذن بزيادة قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لتصل إلى ١٠٥٠ فردا وتمديد الولاية الحالية للقوة لفترة ستة أشهر تنتهي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، تواصل القوة بموجبها ردع التهديدات ومنع المصادمات بحضورها، ومراقبة المناطق الحدودية، وإبلاغ الأمين العام عن أي تطورات يمكن أن تشكل تهديدا لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بما في ذلك مهام مراقبة تدفقات

ذكرت أن وفد بلدها لا يستبعد النظر في زيادة أخرى في قوام القوة إن دعت الحالة في المنطقة إلى ذلك<sup>(٢٧٥)</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن وفد بلده يشاطر الأمين العام وجهة نظره ومفادها أن استمرار الحالة المعقدة في كوسوفو وصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجعل من الحكمة تمديد ولاية العملية. وقال إنه من الواضح أن السبب المباشر الذي يدفع أعضاء مجلس الأمن إلى تعديل قرار المجلس بشأن إنهاء ولاية قوة الانتشار الوقائي بعد ٣١ آب/أغسطس يتعلق بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) الذي يأذن بفرض حظر على الأسلحة ويطلب بإيقاف الدعم الخارجي الموجه إلى "إرهابيي كوسوفو". وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يمكن لها، بل وينبغي عليها، أن تقدم إسهاما عمليا ونافعا في تنفيذ مهام الرصد تمشيا مع القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وقال إن حكما ملائما قد أضيف إلى أحكام مشروع القرار<sup>(٢٧٦)</sup>.

وكذلك تكلم قبل إجراء التصويت العديد من المتكلمين، معربين عن تأييدهم لتمديد ولاية القوة وتوسيع نطاقها<sup>(٢٧٧)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٨٦ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة بالتراعات في يوغوسلافيا السابقة، وبوجه خاص إلى القرار ٧٩٥-١٩٩٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي تصدى فيه للتطورات المحتملة

(٢٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (السويد)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (اليابان)؛ والصفحة ٦ (البرازيل).

مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (كندا)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من ألمانيا وإيطاليا وسلوفينيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة<sup>(٢٧٩)</sup>. وزوجه انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يجيل بها رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام أيضا من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة<sup>(٢٨٠)</sup>.

وذكر ممثل الأرجنتين أنه بما أن الحالة في كوسوفو لم تُحسم بعد، فإن وجود قوة الأمم المتحدة، وهي قوة وقائية، يشكل ضمانا لا غنى عنها. ومما له أهمية ماثلة الولاية التي أناطها المجلس بالقوة للاضطلاع بمراقبة التدفقات غير المشروعة للأسلحة وغيرها من الأنشطة المحظورة. بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وأضاف أن وفد بلده يؤيد، في ضوء هذه المسائل، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة إضافية مدتها ستة أشهر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ بولايتها وتكوينها الحاليين<sup>(٢٨١)</sup>.

وأكد ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أنه يمكن المحااجة بأن مساهمة الأمم المتحدة ضرورية الآن أكثر مما كانت عليه عندما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في العام السابق. فالحالة

الأسلحة غير المشروعة وغيرها من الأنشطة المحظورة. بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) والإبلاغ عنها؛

٢ - يعرب عن اعترافه مواصلة النظر في توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨؛

٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٨٢): رفض مشروع قرار

في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، وعملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١١٨٦ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا يغطي التطورات التي طرأت في منطقة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي منذ صدور تقريره المؤرخين ١ حزيران/يونيه و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨<sup>(٢٧٨)</sup>. وأبلغ الأمين العام في تقريره مجلس الأمن بأن وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قدم حججا مؤيدة لتمديد ولاية قوة الانتشار الوقائي لفترة ستة أشهر إضافية مع الحفاظ على تكوينها وهيكلها الحاليين. ووجه الانتباه أيضا إلى أن فريق الاتصال المعني بيوغوسلافيا السابقة يعمل بنشاط سعيا إلى إيجاد حل سياسي لأزمة كوسوفو، وأن المفاوضات لا تزال جارية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن إمكانية نشر وجود عسكري دولي في المنطقة. وبالنظر إلى هذه التطورات، رأى الأمين العام أن مجلس الأمن قد يود النظر في تمديد وجود القوة بولايتها وتكوينها الحاليين لفترة إضافية مدتها ستة أشهر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، على أن يكون معلوما أن المجلس سيجري استعراضا لقراراته إذا أسفرت المناقشات الدولية السالفة الذكر عن تطورات من شأنها أن تؤثر على دور القوة ومسؤولياتها.

وفي الجلسة ٣٩٨٢، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير

١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

(٢٧٩) S/1999/201.

(٢٨٠) S/1999/108.

(٢٨١) S/PV.3982، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٧٨) S/1999/161.

النهائي لمشروع القرار، لذلك فإن وفد بلده لن يتمكن من تأييد مشروع القرار<sup>(٢٨٣)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، شرع المجلس في التصويت على مشروع القرار. وبموجب ديباجة مشروع القرار، كان من شأن المجلس أن يقوم، في جملة أمور أخرى، بالتشديد على استمرار أهمية الدور الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مراقبة مناطق الحدود وإبلاغ الأمين العام بأي تطورات يمكن أن تشكل تهديدا لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وعلى الدور الذي تؤديه بحضورها في ردع التهديدات ومنع المصادمات، بما في ذلك المراقبة والإبلاغ عن التدفقات غير المشروعة للأسلحة ضمن المنطقة الخاضعة لمسؤوليتها. ونال مشروع القرار تأييد ١٣ صوتا مقابل صوت واحد (الصين) معارض، مع امتناع عضو واحد (الاتحاد الروسي) عن التصويت، ولكنه لم يُعتمد بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين في المجلس ضده.

وتكلم ممثل الولايات المتحدة بعد التصويت، فقال إنه لا تزال هناك تهديدات إقليمية فعلية لأمن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأكد أن تصويت وفد بلده لصالح تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة تصويت يعبر عن الثقة في بعثة تقوم الحاجة إليها الآن بقدر ما قامت فيما مضى. وأعرب الممثل عن أسفه لقرار أحد أعضاء المجلس ممارسة حق النقض. وأعرب عن اعتقاده أيضا بأن المصلحة الكلية في الأمن في المنطقة كان من الواجب أن تكون عنصرا ضاغطا بالقدر الكافي لتغليبه على اعتبارات أخرى، وأن دور قوة الانتشار الوقائي لا غني عنه. ولذلك، فإن وفد بلده يرجو أن يبدأ العمل مع أعضاء مجلس الأمن لإيجاد سبيل

(٢٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

لا تزال تتسم ببالغ الصعوبة والخطورة وعدم اليقين، ومن المؤكد أنه يمكن اعتبارها تهديدا خطيرا للأمن والسلم في منطقة البلقان. وينبغي أن تعتبر إمكانية نشوب حرب دموية جديدة في منطقة البلقان إمكانية حقيقية. وكرر القول بأنه يتوجب النظر إلى تمديد ولاية القوة بوصفه دعما هاما لقوى السلم في المنطقة. وأضاف أن منع نشوب حرب جديدة في منطقة البلقان أمر يتسم بمتى الإلحاحية ويمثل واجبا جديا جدا يجب على مجلس الأمن الاضطلاع به. بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة ٢٤، التي يُطلب فيها إلى المجلس أن يتصرف نيابة عن الدول الأعضاء. وأكد أن الدول الأعضاء تؤيد تماما تمديد ولاية أول بعثة وقائية ناجحة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولاحظ أن الحجة الأساسية التي تساق ضد استخدام حق النقض هي أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن كل الدول الأعضاء لا بالنيابة عن دولة واحدة من الدول الأعضاء واحدة. وأكد الممثل أنه في حالة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، تؤيد كل الدول الأعضاء تمديد ولايتها باستثناء دولة واحدة، ويرجع ذلك إلى اعتبارات ثنائية، وهذا أمر يرى وفد بلده أنه يتناقض تناقضا تاما مع ميثاق الأمم المتحدة<sup>(٢٨٢)</sup>.

وتكلم ممثل الاتحاد الروسي قبل إجراء التصويت، فقال إن موقفه يتمثل في أن مهام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المتعلقة برصد الامتثال لحظر الأسلحة وللأحكام التي فرضها القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) يجب أن تصبح العنصر الرئيسي لأنشطة القوة، وأنه كان من الواجب تأكيد ذلك بشكل أوضح في ولاية هذه العملية. واستلهاما لهذا النهج، اقترح وفد بلده إدخال تعديلات مقابلة على مشروع القرار الخاص بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة. وذكر الممثل أن هذه التعديلات لم ترد على النحو الواجب مع الأسف في النص

(٢٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

السابقة وإلى تبيان الأمين العام بوضوح أن الهدف الأصلي الذي أراده مجلس الأمن من إنشاء البعثة الوقائية تحقق بالفعل، فقد انتفت الحاجة إلى تمديد ولاية القوة مرة أخرى. وكرر الممثل تأكيده أن أفريقيا ومناطق أخرى لا تزال فريسة للصراعات وعدم الاستقرار وبجاجة إلى المزيد من الاهتمام، ولذلك فإنه ليس من المعقول ولا من الإنصاف مواصلة فرض الأعباء على الدول الأعضاء من أجل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي<sup>(٢٨٦)</sup>.

وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وعن أسفهم لإخفاق مجلس الأمن في تمديد هذه الولاية، وعبروا عن قلقهم إزاء التصعيد المحتمل للأزمة في كوسوفو<sup>(٢٨٧)</sup>.

وأعطيت الكلمة لممثل الصين للمرة الثانية للرد، فقال إنه أحاط علما بالبيانات التي أدلى بها عدد من الممثلين وأعرب عن اعتقاده بأنه من حق كل دولة ذات سيادة أن تقرر موقفها على أساس وقائع الحالة الموضوعية. وذكر أيضا أن الاتهامات التي وجهها بعض البلدان إلى الصين لا أساس لها من الصحة<sup>(٢٨٨)</sup>.

(٢٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (كندا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (ألمانيا، باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة والمنحازة له وهي: إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك قبرص وأيسلندا والنرويج)؛ والصفحة ٩ (بلغاريا).

(٢٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

يتيح للمجتمع الدولي مواصلة تلبية هذه الحاجة الملحة دونما انقطاع<sup>(٢٨٤)</sup>.

وأعرب ممثل سلوفينيا عن أسفه إزاء عجز مجلس الأمن عن اعتماد القرار الضروري لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وذكر أن الوضع في المنطقة المحيطة بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يسوده انعدام الاستقرار والتهديدات المحتملة مما يقتضي طائفة من الاستجابات الدولية، من بينها الانتشار الوقائي لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأكد ضرورة أن يعالج أعضاء المجلس حالات محددة من ناحية تأمين السلم والأمن في العالم ومن منظور المنظمة بأسرها، قائلا إن هذا أمر ضروري للوفاء بالمسؤولية الملقاة على عاتق المجلس من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمتجسدة في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن الوضع في منطقة كوسوفو المجاورة مباشرة لا يزال يمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، ويزيد من أهمية دور قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وإلحاح الحاجة إليها. ولذلك تؤيد سلوفينيا تأييدا قويا لفكرة استمرار المشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن ومع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من أجل التوصل إلى ترتيب مقبول للجميع. بما يكفل استمرار ممارسة المهام التي جعلت قوة الأمم المتحدة ضرورية<sup>(٢٨٥)</sup>.

وتكلم ممثل الصين معللا تصويته ضد مشروع القرار، فقال إن وفد بلده كان رأيه دوما أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثات الانتشار الوقائي، ينبغي ألا تكون بدون نهاية محددة. وبالنظر إلى استقرار الأوضاع فيما يبدو في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

(٢٨٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.